S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/772
18 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

نظرا للدور الحيوي الذي تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع به في توفير الدعم لحكومة سيراليون في جهودها من أجل إعادة السلم والاستقرار إلى جميع أنحاء البلد، فإنني أكتب إليكم لإبلاغكم بالمؤتمر الخاص المعني بسيراليون الذي عقدته في نيويورك يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨.

نظم المؤتمر بالتشاور الوثيق مع حكومة سيراليون، التي ترأس وفدها إلى المؤتمر الرئيس أحمد تيجان كباح، ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد حضره ممثلون عن ٥٥ بلدا، بينهم ممثلون عن بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والأمين العام للكمنولث، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلون عن اللجنة الأوروبية، ومؤسسات بريتون وودز، والإدارات والبرامج والوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة. وشارك فيه كمراقبين ممثلون عن العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقوم بتشغيل برامج مساعدة في سيراليون.

واستهدف المؤتمر توجيه الاهتمام الدولي نحو الحالة في سيراليون ومبادرات حكومة سيراليون الرامية إلى تسوية النزاع، وإعادة الاستقرار للأوضاع الأمنية والإدارة الفعالة في جميع أنحاء البلد، وتنفيذ برنامج للإصلاح والتعمير. وأعطيت أولوية النظر للقضايا التالية: برنامج الحكومة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ومبادرتها لإعادة بناء السلم؛ ودور فريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إعادة إقرار الأوضاع الأمنية الأساسية، والإجراءات اللازمة لمساعدة فريق المراقبة في استكمال احتياجاته من القوة البشرية واحتياجاته السوقية؛ والحالة الإنسانية واللاجئين، وأي خطوات أخرى يلزم اتخاذها من جانب المجتمع الدولي من أجل تعبئة وتنسيق الدعم لسيراليون.

وقد أشرت في البيان الافتتاحي الذي أدليت به إلى أن حكومة الرئيس كباح اتخذت عددا من الخطوات من أجل التغلب على الآثار الناجمة عن الأشهر التسعة للحكم السيئ للمجلس العسكري وسَعَت إلى وضع أساس دائم لتحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح والتعمير. وهناك الكثير من العقبات التي يتعين التغلب عليها، وسيكفل المؤتمر الخاص تصدي الحكومة والمجتمع الدولي للمشاكل من خلال الوحدة الجماعية للهدف. وقال الرئيس كباح إن المؤتمر يمثل عملا تضامنيا مع الشعب في سيراليون، حيث ما زالت فلول المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة المتحدة الثورية ترتكب أعمالا إجرامية ضد المدنيين. ورغم هذه

الأعمال الوحشية، منحت الحكومة لقوات المنشقين مؤخرا فترة عفو مدتها أسبوعان. وأوضح الرئيس الاحتياجات الطارئة للبلد والتي تشمل: تمويل برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح؛ والدعم السوقي لفريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية؛ وتعويض اللاجئين؛ والمعونات الإنسانية الطارئة؛ وتوفير موارد لإصلاح الهياكل الأساسية المادية. كما أدلى ببيان افتتاحي كل من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، نيابة عن رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للكمنولث.

السلم والأمن

قدم وزير خارجية سيراليون، السيد ساما بانيا، عرضا لآخر التطورات السياسية والأمنية. وأوضح أن الظروف العادية عادت إلى فريتاون وعواصم المقاطعات والمناطق باستثناء كيلاهون وكونو وكابالا. ويعمل البرلمان وتم تشكيل مجلس وزراء متعدد الأحزاب. وتجري محاكمات لأفراد المجلس الثوري غير الشرعي والمتعاونين معهم وفق القانون في حضور مراقبين دوليين. وأحاط ممثلي الخاص الاجتماع علما بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون وبحالة الوظائف في البعثة. وبعد هذه البيانات الافتتاحية، أدلى ببيانات ممثلون عن ١٦ بلدا عضوا وعن الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية.

وأوضح الجنرال تيموثي شيلبيدي، قائد قوة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية، دور الفريق في إعادة الحكومة الشرعية وإعادة إقرار الأمن الأساسي في سيراليون، مبينا أنه تم تحرير ٨٠ في المائة من البلد من أنشطة المنشقين. ونوه مع التقدير بالمساهمات المقدمة من أجل توفير المساعدة السوقية لفريق المراقبين من الولايات المتحدة الأمريكية والمساهمات التي وعدت المملكة المتحدة بتقديمها في المؤتمر ودعا إلى تقديم المزيد من المساعدة لتلبية احتياجات القوة المبينة في وثيقة وفر نسخا منها للمانحين المعنيين. وأشار إلى أن قوام قوة الفريق يبلغ حاليا ٠٠٠ ١٠ جندي في سيراليون، معظمهم من نيجيريا وغينيا، وأن هناك ٠٠٠ ٥ فرد آخرين مطلوبين لتمكين القوة من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال. وقد أبدت عدة بلدان في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استعدادها للإسهام بقوات إضافية ولكن القيود المالية تحول دون وزع هذه القوات أو الاضطلاع بأعبائها، وناشد الجنرال شيلبيدي المانحين تقديم المساعدة للتغلب على هذه المشاكل.

وقدم السيد جيمس جوناه، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في سيراليون، استعراضا عاما لخطة الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لنحو ٠٠٠ ٣٣ من المقاتلين السابقين، وهي الخطة التي وضعت بالتشاور الوثيق مع المانحين الرئيسيين. ودعا إلى تقديم التمويل للبرنامج الذي سيستمر لمدة ثلاث سنوات بتكلفة تقريبية تبلغ ٣٣,٦ مليون دولار. وقال إن المرحلة الأولى، التي سيتم خلالها تسريح ٠٠٠ ٥ فرد من أفراد الجيش السابق والجبهة المتحدة الثورية ممن سلموا أنفسهم لفريق المراقبة قد بدأت بالفعل. وأشار مبعوثي الخاص لموضوع الأطفال والنزاع المسلح إلى أن "أزمة الشباب" بما فيهم الجنود الأطفال هي من أكثر المشاكل التي تواجه الحكومة إلحاحا. ودعا إلى تبني سيراليون كحالة نموذجية يعبئ لها المجتمع الدولي الجهود السياسية والموارد اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال والنساء المتضررين من النزاع المسلح. كما أشار المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أن إعادة إدماج ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٤ من الجنود الأطفال في المجتمع أمر بالغ الأهمية يتطلب حشد موارد مكثفة على الأجل الطويل.

تعزيز التعمير

أحاط وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية المؤتمر علما بالاحتياجات الإنسانية الهائلة التي ما زالت سيراليون تواجهها بسبب القيود التي تواجه المنظمات الإنسانية في الوصول إلى بعض مناطق البلد، نتيجة أنشطة المنشقين. وقال إن مشاكل التشرد والأمن تحد من وصول المزارعين إلى حقولهم، وأن من المتوقع نشوء نقص خطير في الأغذية. وحث وكيل الأمين العام المانحين على تمويل النداء الموحد الذي شاركت الوكالات في توجيهه في عام ١٩٩٨ من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى سيراليون والذي يهدف إلى تدبير مبلغ ٢٠,٢ مليون دولار، لم يرد منها إلا مليون دولار. وبينت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين أن أزمة اللاجئين في سيراليون هي أكبر أزمة من نوعها في أفريقيا في عام ١٩٩٨. ومنذ بداية العام وصل ٠٠٠ ٢٠٩ لاجئ من سيراليون إلى غينيا ليصل بذلك العدد الإجمالي للاجئين في غينيا إلى ٠٠٠ ٤٠١ لاجئ، كما وصل إلى ليبريا ٠٠٠ ٧٥ لاجئ ليصل عددهم في ذلك البلد إلى ٠٠٠ ١٨٤ لاجئ. وقد بلغ العدد الإجمالي للاجئين من سيراليون ٠٠٠ ٥٩٥ لاجئ. وناشدت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين المانحين تقديم التبرعات تلبية للنداء الذي وجهته المفوضية لجمع مبلغ ٧,٢ مليون دولار للاجئين في سيراليون، لم تتلق المفوضية منها حتى الآن إلا مبلغ ٣ ملايين دولار.

كما أحاط السيد جوناه المؤتمر علما بجهود بناء السلم التي تضطلع بها الحكومة، وأكد على ضرورة إنعاش الاقتصاد، وأهمية مشروع خلق فرص عمل، وخصوصا للشباب، وتعزيز السلطة القضائية. وأشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى أن برنامج الحكومة للإصلاح والتعمير يستهدف علاج أسباب النزاع وتعزيز السلم وينبغي ألا يُسمح بإخفاق هذا البرنامج بسبب نقص الموارد.

الاستنتاجات وإجراءات المتابعة

لخص وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بوصفه رئيسا للمؤتمر النقاط الأساسية التي توصل إليها المشاركون في أعمال المؤتمر. وأشار إلى أن المؤتمر لقي ترحيبا بوصفه مبادرة جيدة التوقيت وقال إن درجة الاهتمام بالمؤتمر تجلت في ارتفاع مستوى الحضور وفي مشاركة وزراء ووفود تمثل حكومات وطنية لبلدان عديدة. ورحب ترحيبا حارا بإعادة الرئيس كباح وحكومته إلى السلطة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، وأثنى على الخطوات التي اتخذت منذ ذلك الحين لاستعادة الأمن ولإعادة إقرار النظام الدستوري وبدء عملية المصالحة والتعمير والإصلاح.

وأدان المؤتمر بشدة استمرار المقاومة من جانب فلول المجلس الثوري والجبهة المتحدة الثورية، وخصوصا الأعمال الوحشية التي يرتكبونها، ودعا أفرادهما إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى الحكومة ورحب المؤتمر بالاجتماعين اللذين عقدا بين الرئيس كباح والرئيس تيلور رئيس ليبريا في أبوجا في ١ تموز/يوليه وفي مونروفيا في ٢٠ تموز/يوليه، وحث الزعيمين على مواصلة العمل من أجل تحسين العلاقات بين بلديهما وتحسين الأمن الإقليمي. وأكد المؤتمر على أهمية وقف دخول الإمدادات غير الشرعية من الأسلحة إلى سيراليون وشدد على ضرورة إنهاء البلدان المجاورة للدعم المباشر وغير المباشر للمنشقين.

وأقر المؤتمر بضرورة انتهاج الحكومة لسياسات تكفل تعزيز المصالحة الوطنية وتضمن، في الوقت نفسه، تقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والأعمال الوحشية ضد السكان المدنيين إلى العدالة. كما أكد على ضمان عدالة محاكمة جميع المتهمين وكفالة الاحترام التام للقانون. وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر بالدعوة التي وجهتها الحكومة للأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان لمراقبة المحاكمات.

وأثنى المؤتمر على إنجازات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلى الجهود التي بذلها فريق المراقبين التابع للجماعة في إعادة الحكومة الشرعية إلى السلطة واستعادة الأمن الأساسي في مناطق كثيرة من البلد. وأوضح المؤتمر أن هناك حاجة مُلحة لإعادة إقرار الأوضاع الأمنية كأحد الأولويات العليا ولتوفير المساعدة التقنية لفريق المراقبين العسكريين لتمكين القوة من استكمال احتياجاتها من الأفراد ومتطلباتها السوقية. وحث المؤتمر بلدان الجماعة الاقتصادية التي لم تُسهم بقوات في فريق المراقبين العسكريين في سيراليون حتى الآن على أن تفعل ذلك. وأعرب المؤتمر عن تأييده القوي لنشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سيراليون. وأكد على ضرورة قيام تنسيق وتعاون جيدين بين فريق المراقبين العسكريين والبعثة. وأعربت بلدان عديدة عن استعدادها لأن توفر للبعثة مراقبين عسكريين ومستشارين للشرطة.

ورحب المؤتمر بخطة الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باعتبارها عنصرا حيويا لضمان تحقيق سلم دائم. وأكد على أهمية توفير الموارد الكافية لها. كما جرى التأكيد بصفة خاصة على أهمية البرامج الرامية إلى تلبية احتياجات الشباب والنساء المتضررين بالنزاع. وأوضح أن الحالة الإنسانية ومحنة الأعداد الضخمة من اللاجئين ما زالت سببا خطيرا من أسباب القلق وتحتاج إلى مساعدات عاجلة من المانحين.

وأعرب المؤتمر عن تقديره للبلدان التي توفر ملاذا للاجئين، ولا سيما غينيا وليبريا. وأخيرا، كان هناك رأي عام بأنه على الرغم من ضخامة التحديات السياسية والعسكرية والإنسانية والاجتماعية التي تواجهها سيراليون، فإن مواجهتها ليست بالأمر المستحيل. ويحتاج ذلك إلى استجابة دولية جيدة التنسيق من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ومن الأمور المُشجعة أن بلدانا ومنظمات عديدة أعربت عن استعدادها لدعم الإصلاح والتعمير في سيراليون، وأن يتم ذلك في بعض الحالات عن طريق إعادة بدء برامجها الثنائية للمساعدة التي عُلِقت في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في أيار/مايو ١٩٩٧.

وفي نهاية المؤتمر، أعرب المشاركون عن دعمهم لإنشاء فريق اتصال دولي لتعبئة وتنسيق المزيد من الدعم لسيراليون ودعوا إلى إجراء مناقشات بين الدول الأعضاء المعنية في المستقبل القريب للنظر في طريقة تشكيل الفريق وطريقة عمله.

(توقيع) كوفي أ. عنان

_ _ _ _ _